

الامتيازات الأجنبية والضرائب

للأستاذ زكي دياب المحامي

عبثت الامتيازات ولا زالت تعبت بمرافق الدولة العامة ،
ووقفت في سبيل نموها عقبة ليس من اليسير تذليلها إلا على الأيام .
وأثرت فيما أثرت على التشريع المالي تأثيراً بالغاً ، وددت لخطورة
شأنه أن أفرد له هذا الفصل .

إن المبدأ العام الذي يحكم تشريع الضرائب في البلاد المتمدينة
هو وجوب قيام كل فرد يقطن الأقليم بقسطه في الضريبة التي
تفرض ، بغض النظر عن تباين الجنسيات . تلك هي القاعدة العامة
التي يأخذ بها الشارع والتي تقتضيها حكمة التشريع . وهي تستند
على فكرتين أوليتين : محلية الضرائب ، وعمومية الضرائب .
والأولى بدورها تعتمد على الحقيقة المعروفة القائلة بأن سيادة الدولة
محدودة في نطاق أقليمها . وعماد الفكرة الثانية ضرورة تحمل
كل فرد نصيبه من التكاليف العامة ، حتى تقوى الدولة على إنجاز
المشروعات الكبار التي تضطلع بها .

والآن وقد أوردنا المبدأ العام متعجلين ، نقول في أسف شديد
إن مصر أكرهت تحت عبء الامتيازات على عدم التمشي مع

هذا المكان وفي هذه الظروف . بيد أنني كنت أروح عن نفسي
ما استطعت ذاكرة أن الموت بضربة من سيف الجلاد أشنع من
ذلك وأفظع ، هذا بينما أستطيع الموت هنا هادئاً كأني في غفوة
النوم . وشعرت شيئاً فشيئاً أن لهب حياتي يخبو ، حتى اعتاد
جسمي البديع على ذلك الانحلال ، وحتى شعرت أنه اطمأن الى
تلك الظروف التعسة ؛ واعتزمت أن أحتمل آلام المروعة في
سكينة وجلد ما بقي لي شيء من قوة الاحتمال . وكان ذلك لعام
ونصف من اعتقاله الأول ، أعني في منتصف سنة ١٥٣٩ .

« الخاتمة تأتي »

محمد عبد الله عنانه
المحامي

ذلك المبدأ الذي أخذ به العالم كله ؛ فالأجانب معفون أصلاً من
الضرائب إلا اذا وافقت دولهم سلفاً . وقد استطاعت مصر أن
تحصل على هذه الموافقة بعد جهود كبيرة بالنسبة لأربعة أنواع من
الضرائب يسوى في جبايتها بين الوطني والأجنبي وهي : —
أولاً : الرسوم الجمركية ، والضرائب التجارية المفروضة
طبقاً للمعاهدات التجارية . فللحكومة أن تفرض من هذه
الضرائب ما تراه لازماً كضريبة الكحول .
ثانياً : ضريبة الأراضي طبقاً للفرمان العثماني الصادر بتاريخ
٧ صفر سنة ١٢٨٤ ، وهو الذي خول لهم بمقتضاه حق تملك
العقار .

ثالثاً : عوائد المباني طبقاً لاتفاق لندن سنة ١٨٨٥ ، وللدكريتو
الخديوي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ .

رابعاً : عوائد مجلس بلدي اسكندرية طبقاً للمادة ٣١ من
الدكريتو الخديوي المؤرخ ٥ يناير سنة ١٨٩٠ .

فاذا ما حصلت الحكومة من أحد الأجانب رسوماً أو
ضرائب في غير نطاق ما ذكرناه ، كان له الحق في طلب استردادها
أمام المحاكم المختلطة ، التي تحكم طبقاً للمادة ١١ من لائحة ترتيبها
فيما يخص حقوق الأجانب المكتسبة بالمعاهدات .

وفي الطريق الذي استطاعت به مصر أن تحصل على موافقة
الدول على تلك الأنواع المذكورة من الضرائب تفصيل رأيت أن
أبسط شيئاً منه :

وافقت الدول الأجنبية على سريان قوانين الضرائب على
رعاياها فيما يتعلق بالضريبة العقارية على الأراضي الزراعية ، والضريبة
العقارية على أراضي البناء ، وهما نوعان من الضرائب المباشرة .

أما عن الضريبة العقارية على الأراضي الزراعية فلم يكن
يسمح قبل القرن التاسع عشر لأجنبي ما أن يملك عقاراً في الدولة
العلية . ولم يعف الأجانب من هذا الحظر إلا عند ما حل عام ١٨٦٧
إثر مفاوضات طويلة . على أنه بالرغم من ذلك المنع السابق ، اعتاد
الأجانب أن يسلكوا طرقاً ملتوية *moyens derournés* للحصول
على تلك الملكية المحرمة ، فكان الواحد منهم يبتاع الأرض
باسم شخص متجنس بالجنسية التركية . وازاء ذلك رأت الدولة

ولا عجب فلقد ذهبت المحاكم المختلطة مذهبهم وعززت وجهة نظرهم في أحكامها ، فقررت أنه برغم إطلاق النص في قانون ٧ صفر وشموله الضرائب العقارية عن الأراضي بنوعيتها ، فإن العرف قد أكسب الأجانب حق إعفائهم من الضرائب على أراضي البناء . ونحن لا يكفيننا إزاء الدور الذي تلعبه المحاكم المختلطة في موضوعنا هذا أن نمر سراعاً على حكم لها ، بل سنبين فيما بعد أكثر أحكامها معلقين على بعضها عندما نرى ضرورة لذلك .

وأخيراً وبعد لأي وافقت الدول على تطبيق دكرتو سنة ١٨٨٤ المتعلق بالضريبة على الأراضي المبنية على رعاياها ، وكانت تلك الموافقة سنة ١٨٨٥ .

هاتان الضريبتان المباشرتان يخضع لهما الأجانب حالاً في مصر بعد الجهود المضنية التي بذلت للموافقة عليهما وبخاصة للموافقة على ضريبة المباني ، فمن انكار تام لمشروعيتها ، إلى عبث بالنص صريح ، إلى أحكام منتقدة تصدر من المحاكم المختلطة ، ولا أرجع أنا هذه المحاورات والتمحل من الطرف الأجنبي إلا إلى رغبة كمينه في النفس الأجنبية تدفعها دائماً إلى أن تجعل في يدها جماع الحقوق وأكثر المنافع .

ولسنا في حاجة إلى أن نبين كيف وافقت الدول على النوعين الآخرين من الضرائب ، فلقد حتمل دكرتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠ في المادة ٣١ منه الأجانب عبء عوائد مجلس بلدى الاسكندرية ، شأنهم في ذلك شأن الأهالي ، لما لبلدية اسكندرية من شخصية معنوية ممتازة ، ونظراً لتمثيل الأجانب فيها تمثيلاً صحيحاً . أضف إلى ذلك كثرتهم في الشجر ، فلو تخلصوا من عبء الضرائب فقدت بذلك البلدية مورداً هاماً .

وللحكومة المصرية بما تبرمه من معاهدات تجارية مع الدول الأجنبية أن تفرض الضرائب التجارية والرسوم الجمركية .

أما المحاكم المختلطة فلقد لعبت دوراً خطيراً في الموضوع ، فكلما همت الحكومة راغبة في فرض ضريبة جديدة حال بينها وبين ما تبني عدم اعتراف المحاكم المذكورة بحق الحكومة في فرض ضرائب جديدة تُحمّل بها الأجانب فلا تستطيع

العلية أن تضع حداً لتلك الحال ، فأباحت تحت تأثير هذا العامل الملكية العقارية لكل فرد ، بغض النظر عن تبين الجنسيات . ولقد تعرض الحظر الهايوني الصادر سنة ١٨٥٦ لهذا الموضوع ، فنص صراحة على إباحة الملكية العقارية للأجانب في أراضي الدولة وولايتها ، على أن يدعن هؤلاء الملاك لما يفرض على الجميع من التكاليف المالية ، فاستووا بذلك مع الأهالي .

ولكن حركة الإصلاح لم تنجح ، إذ تأجل نفاذ هذه النصوص الصريحة ؛ فحاول الباب العالي بعد ذلك مرة أخرى أن يخضع هؤلاء الأجانب للوائح والقوانين التي تسرى على الملكية العقارية ، وطلب ذلك مُلحاً ، فأجابه الدول إلى ما طلب بقانون صدر بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٨٦٧ الموافق ٧ صفر سنة ١٢٨٤ ، وسمح للأجانب أن يكونوا ملاكاً عقارين للأراضي الزراعية في الدولة العثمانية ، وألزموا بالقيام بكافة الفرائض المالية على الأراضي الزراعية - أسوة بالوطنيين - في أي صورة تتشكل بها تلك الفرائض ولقد خول الأجانب في مصر حق تملك الأراضي وكلفوا في الواقع بضرائبها قبل أن يُسن قانون ٧ صفر ومن قبل أن يسمح لهم بالملكية في تركيا . ذلك أن الأجانب الذين حازوا في مصر ملكية عقارية لم يفكروا في منازعة الحكومة المصرية في حق كانوا يرون من الطبيعي الخضوع له ، فكانوا يعتبرون الضريبة ديناً على الأرض نفسها لا على مالِكها (دوروزاس ص ٤٦٥) ، ومن أجل ذلك كان غير صحيح القول - كما يرى دوروزاس - بأن فرمان ٧ صفر هو الذي قرر الضريبة العقارية على الأجانب في مصر . تلك هي الأدوار التي مر بها تشريع الضرائب العقارية على الأراضي الزراعية وخضوع الأجانب لها .

أما الضرائب العقارية على أراضي البناء فقد قبل الأجانب سداد الضرائب العقارية عن الأراضي الزراعية بعد اقتناع وتسليم بوجهة الطلب . ولكنهم رفضوا جميعاً الوفاء بضريبة أراضي البناء حتى بعد صدور فرمان ٧ صفر الذي صادقت عليه الدول ، والذي تقضى مادته الثانية بالزام الأجانب بالضرائب على الأراضي الزراعية والأراضي المبنية . وفي انكار هذا الحق وعدم النزول على إرادة القانون تحميل ثقل للنص الصريح .

نقابة للأدباء الشبان

لأديب كبير

أخرج اليوم من معتزلى إذ سمعت نجة حسبتها نجة معركة
حرية ، وتحركت نفسى لمراى ميدان تلك الضجة ، فعز على أن
أرى الصرعى يئنون من الألم وجراحهم تجرى بالدماء ، وأن أرى
العالمى تزار ، وترغى وتزبد ، وسيوفها تقطر من دماء ضحاياها ؛
وعولت على أن أنزل الى الميدان لألقى فيه نصيبى من الأذى إذا لم
يتح لى أن أنصر ضعيفاً أو أنتصر لمظلوم .

وقد يحسب قارى أنى أهزل فى قولى — ولا بأس عليه إذا
هو ظن ذلك — فانى لا يضيرنى أن يحسب قارى أنى أهزل ،
مادام لا يظن فى أنى أسخر منه أو من سواه ، فانى لا أحب أن
يظن أحد فى أنى أسخر منه ، فان السخرية مُمرّة الطعم ، وقد
ذقتها فوجدت قبجها فوق كل قبج .

ولكنى مع ذلك أرجع الى نفسى فأقول : إننى لا أخشى
من أن يظن أحد فى أنى أسخر ، فقد طالما سخر كبار الأدباء
من قرائهم ، ولا يزيد قرائهم مع ذلك إلا إعجاباً بهم ؛ بل إن
بعض شيوخ الأدب قد زاد وبرز فى ذلك الباب إلى أن قال لقرائه
فى صراحة عجيبة إنه يسخر منهم ، وإنه عالم بأن القراء لا يعجبون
بالكاتب الأديب أشد الإعجاب ، إلا إذا تفنن فى السخرية بهم .
فلا بأس على إذن إذا حسب أحد القراء أنى ساخر ، فانى قد
أصل بذلك الى إعجابه وإكباره .

وإنى هنا قاصد الى الأدباء الشبان أدعوهم الى اتباعى والأخذ
برأى ، بعد أن شهدت صراعهم فى النضال الأخير مع مشيخة
الأدب وكباره . وقد يقول قائل وكيف تجعل نفسك بين الشبان
وقد بلغت من السن فوق مبلغ الشبان ؟ ولكن ذلك القول لن
يشينى ، فانى لا أردع بمثل هذا العنف ، وإنى لا تزال فى بقية
من الشباب تكفى لأن تبرر مدخلى فيهم وانخراطى فى سلوكهم .
على أن الأديب لا يعد شاباً إذا كانت سنه من الشباب ، فان
الشباب والشيخوخة فى الأدب لها اصطلاح خاص واعتبار موضوع .
فالأديب الشاب هو الذى لم يبلغ من الشهرة مبلغاً مذكوراً ولو كان
قد نيف على الحسين ؛ والأديب الشيخ هو من ضرب اسمه فى

ازاء ذلك شيئاً . فلا بد من موافقة الدول سلفاً ، ويجب أن توافق
هى مقدماً على كل ضريبة مستحدثة . وكل اجراء مالى سن به قانون
أو شرع فى سنه وكان يلقى على عاتق الأجانب عبء ضريبة
أو فريضة مالية أيا كان نوعها .

ووقف قرار الجمعية العمومية بالمحكمة فى سبيل فرض ضريبة
السيارات التى شرعت الحكومة فى سنها أخيراً ورأت أن
الحكومة تريد بذلك أن تفرض نوعاً مستتراً من الضرائب
العقارية على الأجانب لأن تلك الضريبة كما تراها هى رسوم لاستعمال
الطريق العام .

وأخيراً وبعد جهود عادت فأقرتها . وقضت تلك المحاكم فى
القضية التى رفعها الفيكونت روفونتارس سنة ١٩١٢ بأن الضرائب
التي تفرضها مجالس المديريات للصرف منها على المنافع العامة ليست
خاضعة لشروط موافقة الجمعية العمومية المقررة فى مادة ٢٤ من
القانون الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ .

وقضت كذلك فى عدة قضايا ، منها قضية شركة سكة حديد
القاهرة الكهربائية ، وقضية أوجست قساجيه ضد مديرية البحيرة .
وترى المحاكم المختلطة أيضاً فيما يتعلق بالأشخاص المعنوية أنها
إن كانت مؤلفة من الأجانب تخضع للضرائب المباشرة التى تقررها
الحكومة المصرية على الأشخاص الطبيعيين المصريين .

وخلاصة القول أن المحاكم المختلطة انتهت الى التفريق بين
الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، فهذه الأخيرة يجوز فرضها ،
أما الأولى فيجب لفرضها موافقة الدول ، على أن ذلك القيد قديم
نشأ نتيجة لعرف فاسد منتقد لا نتيجة نص صريح .

ومما يستنبط من ذلك أيضاً ومن مجموعة الأحكام التى لم نشأ
أن نورد كل ما لدينا منها أن للحكومة أن تفرض ضريبة مباشرة
أو غير مباشرة على رعايا الدول غير المتمتع بالامتيازات ، وعلى الشركات
المساهمة المؤسسة فى مصر وقد حكم بأن جنسيتها مصرية ولو كان
أعضاؤها أجانب ، وإن كانت تشملها فى حالة تقاضيتها نظرية الصالح
المختلط . ولكن ذلك لا يزيل مالها من صفة مصرية يظهر أثرها
فما يتعلق بالضرائب .

[بقية البحث فى العدد القادم]

زكى رباب